

مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر: دراسة في الإجراءات

**Levels of Digitization in Civil Status Registration in Algeria:
A Study of Procedures**

قادة عامر *

جامعة ابن خلدون تيارت - الجزائر

البريد الإلكتروني: Ameur.kada@univ-tiaret.dz

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي - تيارت-

تاريخ الاستلام: 2025/02/09

تاريخ القبول: 2025/11/03

الملخص

تهدف الدراسة إلى تصنيف مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر، وتحديد العلاقة بينها، إضافة إلى التطرق إلى أهم الإجراءات السياسية، الإدارية، التقنية، اللوجيستية، القانونية والتنظيمية المنتهجة من طرف الحكومة في إطار تجسيدها لاستراتيجية رقمنة الحالة المدنية على المستويين المركزي والمحلي، وقد اعتمدت الدراسة على المناهج التالية: منهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي، والاقتراب القانوني المؤسسي، إضافة إلى أداة المقابلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن عملية رقمنة الحالة المدنية عملية متعددة المستويات والأبعاد، تبنت من خلالها وزارة الداخلية نهج التطوير الداخلي، كما أنها عملية تكاملية، ودورية وتزامنية قائمة على أساس التوزيع وإعادة التوزيع الرقمي، ما ساهم في تعزيز نجاعة تسيير الشأن العام بفعل سلاسة التدفقات بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية والمواطن، فضلا عن أن المشروع ساهم في تجسيد معالم الخدمة العمومية المقدمة عن بعد.

الكلمات المفتاحية: حالة مدنية؛ رقمنة؛ إدارة إلكترونية؛ حكومة إلكترونية؛ سجل وطني آلي للحالة المدنية؛ رقم التعريف الوطني الوحيد.

Abstract

This study aims to classify the levels of civil status digitization in Algeria and to explore the relationships between them. It further examines the main political, administrative, technical, logistical, legal, and regulatory measures adopted by the government in implementing its digitization strategy at both central and local levels. The research employed the case study method, the descriptive, and the legal-institutional approach, in addition to interviews as a research tool. The findings reveal that the digitization of civil status is a multi-level, multidimensional process, in which the Ministry of the Interior has pursued an internal development approach. The process is integrative, cyclical, and synchronous, based on digital distribution and redistribution, thereby enhancing the efficiency of public governance through

* المؤلف المرسل: قادة عامر ، الإيميل ameur.kada@univ-tiaret.dz

smoother flows between central administration, local authorities, citizens. Moreover, the project has contributed to shaping the features of remote public service delivery.

Keywords: Civil status; Digitization; E-administration; E-government; National Automated Civil Status Registry; Unique National Identification Number.

مقدمة:

تحظى الحالة المدنية في الجزائر بأهمية بالغة كونها تهتم بالتنظيم العام، وتمثل القواعد التي تنظم التواجد الشرعي للفرد داخل الأسرة والمجتمع، وتسجل جميع وقائع المواطن المتعلقة بأحواله الشخصية والمدنية، فهي بذلك ترتبط بالعديد من المجالات والقوانين العامة والخاصة مثل: القانون المدني، قانون الجنسية، وقانون الأسرة، فضلا عن أنها تتعلق بمنح المواطن الوثائق الثبوتية المرتبطة بشخصيته القانونية، فهي بذلك المصلحة الأكثر احتكاكا بالمواطنين.

علاوة على ذلك، وتنفيذا للإستراتيجية القطاعية لعصرنة المرفق العام، إضافة إلى تجسيد قيم ومقتضيات الحكومة الإلكترونية التي تساهم عملية التحول الرقمي الناجح؛ اعتمدت الحكومات الجزائرية نهج التطوير الداخلي من خلال تبني "استراتيجية الجزائر الإلكترونية E-Algerie"، التي تم الشروع في تجسيدها منذ أواخر العقد الأول من القرن الحالي، حيث تركز الاستراتيجية بالأساس على دمج واستغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC في العمل الإداري، الخدمة العمومية، والنشاطات والوظائف الحكومية من أجل تطوير الكفاءة وتحقيق الفعالية والنجاعة في تسيير الشأن العام، مع تحسين الأداء، وتحقيق أهداف ومشاريع السياسات العمومية، وتحسين علاقتها بمختلف الفواعل على غرار المواطنين، القطاع الخاص، المؤسسات، المجتمع المدني، المستثمرين وغيرهم من الشركاء والعملاء وأصحاب المصالح.

وعليه، تعتبر استراتيجية رقمنة الحالة المدنية من بين أبرز الاستراتيجيات القطاعية - استراتيجية أو مشروع من مشاريع الاستراتيجية الكبرى E-Algerie- التي انتهجتها الجزائر رسميا منذ سنة 2010، حيث تعتبر كمقاربة مهمة للحكومة وللمواطن، ومدخل من مداخل رقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية للمواطن الجزائري؛ أي تحقيق معادلة "صفر ورقة، صفر حركة، صفر دينار"، وتفعيل آليات الخدمة العمومية المقدمة عن بعد؛ ومنه التقليل من مظاهر البيروقراطية السلبية، ومكافحة مختلف مظاهر الفساد الإداري التي ساهمت في تعميق الفجوة بين الإدارة والمواطن المحلي، وكذا تحسين الأداء وفعالية خدمات الحالة المدنية وأجهزتها، فضلا عن المساهمة في حفظ وثائق وسجلات الحالة المدنية للمواطنين وتأمينها، والتأسيس لقاعدة بيانات إحصائية وديموغرافية هامة استراتيجيا.

الإشكالية:

تأسيسا على ما سبق ذكره، فإن مشروع رقمنة الحالة المدنية يعتمد في نجاحه على مجموعة من العمليات والسياسات والنشاطات المعقدة والاستراتيجية التي تربط بين المستويين المركزي والمحلي، في سبيل تحقيق الصالح العام؛ وهذا ما يمثل محور إشكالية دراستنا التي جاءت كالآتي:

ما مدى التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي في إطار تجسيد مشروع رقمنة الحالة

المدنية في الجزائر؟

وتتفرع عن إشكالية الدراسة الأسئلة الآتية:

- ما هي آليات التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي في إطار تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية في الجزائر؟
- ما هي أبرز الإجراءات الإدارية، السياسية، التقنية، القانونية والتنظيمية التي ساهمت في تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

- تصنيف مستويات (مؤسسات، هيئات، فواعل) مشروع رقمنة الحالة المدنية؛
- التطرق إلى أهم الإجراءات السياسية، الإدارية، التقنية، اللوجيستية، القانونية والتنظيمية المنتهجة من طرف الحكومة في إطار تجسيدها لاستراتيجية رقمنة الحالة المدنية على المستويين المركزي والمحلي؛
- تحديد طبيعة وحدود العلاقة بين مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر؛

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية والعملية للدراسة في كونها تعالج أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في الجزائر "التحول الرقمي والرقمنة"؛ ومن ناحية أخرى تساهم الدراسة في تسليط الضوء على الإجراءات السياسية، القانونية، التنظيمية، الإدارية وحتى التقنية التي ساهمت في تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية، ومنه المساهمة في ميدان البحث العلمي من زاوية الدراسات الإجرائية والتقنية، فضلا عن توفير مادة علمية مصدرها الميدان -المقابلة- ومنه فإن التعرف على الإجراءات والمستويات التي ساهمت في تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية يساهم في تقييم عملها، وفعاليتها، ويحدد مدى صلابتها، قوتها، وأمنها -الأمن القانوني والسيبراني-.

فرضيات الدراسة:

- كلما تم التنسيق بين المستويين المركزي والمحلي، ومختلف القطاعات، كلما ساهم ذلك في سلاسة وإنجاح مشروع رقمنة الحالة المدنية في الجزائر؛
- إن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والرقم التعريفي الوطني الوحيد من أبرز ركائز رقمنة الحالة المدنية في الجزائر؛
- كلما تم إيجاد جسور وروابط مباشرة بين المستوى المركزي وبين المواطن المحلي، كلما ساهم ذلك في إنجاح مشروع التحول الرقمي في الجزائر عموماً، ومشروع رقمنة الحالة المدنية بالأخص.

منهجية الدراسة:

يعتبر المنهج من أساسيات البحث العلمي، وهو الطريق الذي يسلكه الباحث للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومنه تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على المناهج، والمقتربات، والأدوات المذكورة أدناه:

- **منهج دراسة الحالة:** تعتمد الدراسة على هذا المنهج في تحليل العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة، خصوصاً وأن الموضوع يتعلق برقمنة الحالة المدنية بالجزائر، والمقابلة أجريت ببلدية من بلديات ولاياتها؛
- **المنهج الوصفي:** وذلك من خلال عرض المعطيات والمعلومات، وتحليلها وفق أطر منهجية محددة، للخروج بحلول واقعية وعملية؛
- **الاقتراب:** بحكم أن الدراسة لها بعدين مؤسستين وقانونيين، فإن الاقتراب الأمثل للتوظيف في هذه الحالة هو الاقتراب القانوني والمؤسستين.
- **أداة المقابلة:** بحكم أن الدراسة ذات طبيعة كيفية ومنهج كفي، فإن أداة المقابلة من بين أهم الأدوات البحثية التي تساعد على إجراء هذا النوع من الدراسات، خاصة وأننا استفدنا من تكوين على مستوى بلدية البرج، بولاية معسكر، وعليه تم توظيف أهم ما تم جمعه وتحليله من معلومات بما يتوافق وموضوع الدراسة.

محاور الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. رقمنة الحالة المدنية على المستوى المركزي.

منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحالي تبنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل في الجزائر نهج التطوير الداخلي، ورصد الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتجسيده، حيث تم تنفيذ عمليات خاصة لتوظيف المتخصصين في تقنية المعلومات، إضافة إلى تخصيص موارد مالية ضخمة ضمن ميزانية الدولة والجماعات المحلية، وهذا بغية إنجاح مشروع رقمنة الحالة المدنية، وتحقيق الأهداف الرئيسية الخمسة التي سطرتها وزارة الداخلية، حيث تتحقق اتباعا -أي تحقيق الهدف الأول ثم الثاني وهكذا وصولا إلى الهدف الأخير المتمثل في تجسيد قيم الهوية الرقمية- وتتمثل فيما يلي (علي، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

1- رقمنة سجلات الحالة المدنية الثالثة -سجل شهادات الميلاد، سجل عقود الزواج، وسجل

شهادات الوفيات- والتحضير المسبق للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية RNEC؛

2- إنشاء الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN -بموجب المرسوم التنفيذي رقم 23-316

المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2023، المتعلق بالرقم التعريفي الوطني الوحيد- وهو رقم

خاص وفريد لكل مواطن، يتكون من 18 رقم تنشأ من خلال جمع بيانات ومعلومات

الحالة المدنية للشخص، ويعبر عن هوية الفرد القانونية والرقمية الرسمية ؛

3- عصرنه وتأمين الوثائق المتعلقة بالهوية الرسمية؛ لا سيما وثائق السفر والحركة -حركة

الأشخاص والمركبات- والتعريف الوطني؛

4- الربط بين السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ونظام إدارة وتسيير الوثائق المؤمنة؛

5- إنشاء النظام الوطني لإدارة وتسيير الهوية الوطنية؛

6- إنشاء منصة رقمية للتكفل بخدمات وطلبات الوثائق المؤمنة عن طريق الإنترنت؛

7- إنشاء منصة رقمية للتكفل بتقديم والحصول على وثائق الحالة المدنية عن طريق شبكة

الإنترنت؛

8- الربط بين السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وأنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية؛

9- الوصول إلى الهوية الرقمية، وتحقيق قيمها.

ومنه فإن تحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه، مرهون بنجاح الاستراتيجيات الفرعية

التي سوف يتم التطرف لها عبر الفروع التالية:

1.1 إنشاء النظام الرقمي للحالة المدنية على المستوى المركزي.

أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2008 قرارا يقضي بالشروع في إنشاء نظام معلوماتي محوسب في جميع بلديات الوطن، وذلك بغية توفير شبكة معلوماتية وقاعدة بيانات رقمية لكل الوثائق والعقود المدنية.

وقد تم ذلك وفق الخطوات الآتية (محامد، 2014-2015، ص 237):

1- المسح الضوئي للسجلات الرسمية للحالة المدنية؛

2- نسخ بيانات ومعلومات المواطنين من سجلات الحالة المدنية العادية إلى الحواسيب؛

في ذات السياق، يندرج التحول الرقمي في مجال الحالة المدنية في الجزائر ضمن استراتيجية E-Algérie 2009-2013 التي ارتكزت على رقمنة الحالة المدنية وإنشاء الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN كمحاور رئيسية لتحقيق التحول نحو الإدارة العامة الإلكترونية وتجسيد مبادئ رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الـ 54 "الالتزام رقم 25" هذا من ناحية الإرادة السياسية؛ أما باقي الآليات التي ركزت عليها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مشروع رقمنة الحالة المدنية فتتمثل فيما يلي (علي، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

1- استحداث طرف ثالث موثوق لدى وزارة الداخلية للتكفل بمهام التنسيق بين المستويين

المركزي والمحلي فيما يخص عملية الرقمنة والتسيير الرقمي والإلكتروني، من مهامه :

أ- إصدار الشهادة الإلكترونية الموصوفة المستعملة لتوقيع نسخ ووثائق الحالة المدنية الإلكترونية؛

ب- ضمان التصديق والتوقيع الإلكترونيين للوثيقة وهوية الشخص المرسل إليه وتاريخ

وصلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها؛

ت- التأكد من أن الوثائق الرقمية المرسلة تصل إلى طالبيها دون غيرهم؛

ث- تحمل كامل المسؤولية القانونية اتجاه الوثائق الإلكترونية المرسلة واتجاه الأشخاص

الذين تم التصديق على توقيعهم.

2- تهيئة الإطار المؤسسي من خلال إنشاء:

أ- المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف؛

ب- المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة؛

ت-مركزين لإنتاج الوثائق والأوراق المؤمنة (الموقع الرئيسي في الجزائر العاصمة، والموقع الاحتياطي BACKUP في ولاية الأغواط) وتجهيزهما بالمنصات التقنية اللازمة لمعالجة وإنتاج وتأمين البيانات؛

ث-توسيع شبكة خدمات الحالة المدنية في البلديات عبر تأسيس أكثر من 2200 نقطة إدارية؛

ج- إنشاء مرصد الخدمة العمومية.

3- تهيئة الإطار القانوني والتنظيمي الإستراتيجي الذي يؤسس ويضبط محاور عملية التحول الرقمي: وذلك عبر إصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي سنذكر أبرزها لاحقاً؛

4- تهيئة المورد البشري: عبر القيام بعملية توظيف خاصة، على غرار توظيف 2500 مهندس معلوماتية لصالح الجماعات المحلية والمركزية، مع إنشاء وظائف جديدة خاصة تتعلق بعملية الرقمنة في القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، مع تدريب الآلاف من الموظفين عبر إنشاء منصة تدريب عن بعد (تواصل TAWASOL)؛

5- تأسيس بنية تحتية آمنة للشبكة وتجهيز المواقع المناسبة لتسجيل البيانات البيومترية، وذلك عبر: إنشاء شبكة آمنة لنقل البيانات تربط بين الموقع المركزي وكل ولايات، وبلديات الوطن وملحقاتها، والقنصليات في الخارج، مع إنشاء وتجهيز 2387 موقعا لتسجيل البيانات: منها 2243 موقع موزعة على الأراضي الوطنية، و144 موقع مثبتة في خدمات القنصليات الجزائرية في الخارج، إضافة إلى تحضير مختلف التطبيقات الخاصة بالفهرسة وبملاً وتخزين المعلومات ضمن قاعدة البيانات، حيث ساهم ذلك في رقمنة أكثر من 100 مليون عقد حالة مدنية، من خلال تحويله ونسخه من السجل الورقي إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، مع تسجيل أكثر من 10 مليون معاينة من طرف مختلف المؤسسات، وإصدار تسليم 41.672.193 سند ووثيقة مؤمنة حتى سنة 2021 (رقمنة وعصرنة النشاط العمومي على المستوى المركزي والمحلي: تحول ناجح وآثار ملموسة، 2025).

علاوة على ذلك، وكما أشرنا آنفاً أن عملية رقمنة الحالة المدنية تندرج ضمن الاستراتيجية

الوطنية E-Algérie 2009-2013، وترتكز هذه الاستراتيجية على محورين هاميين هما:

1-إنشاء نظام وطني إلكتروني آمن وموثوق لإدارة الهوية وكأساس للإدارة الرقمية Socle de l'e-administration، ويمكن من خلاله تحديد الهوية القانونية للأفراد بطريقة آمنة وكشرط أساسي لممارسة جميع الحقوق، وقد تم تحقيق ذلك من خلال الخطوات التالية (علي، رقمنة الحالة المدنية، 2023):

-تنظيم السجل المدني: قبل التحويل الرقمي، ثم تحويل السجل المدني وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية RNEC؛

-استحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN، وتحديث وتأمين الوثائق والأوراق الرسمية للهوية والسفر؛

- الربط بين RNEC ونظام إدارة الوثائق والأوراق، ثم إنشاء الأراضية الرقمية لطلب الوثائق عبر الإنترنت؛

-تهيئة منصة رقمية لاستلام وثائق الحالة المدنية عبر الإنترنت، ثم إنشاء نظام لإدارة الهوية الرقمية؛

-الربط بين RNEC وأنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية -عبر شبكة آمنة وتطبيقية API- على غرار وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والخدمات المقدمة عبر الصناديق والمؤسسات والهيئات الفرعية التابعة لها- مثل الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ- إضافة إلى وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة والوكالات التابعة لها -على غرار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM، ووكالة التنمية الاجتماعية ADS- وكذا وزارة التجارة والمراكز التابعة لها مثل المركز الوطني للسجل التجاري CNRC.

إن عملية الربط بين السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والرقم التعريفي الوطني الوحيد، ونظام تسيير وإدارة الوثائق والمستندات المؤمنة؛ عملية تقنية تتولاها المديرية العامة لرقمنة الحالة المدنية المسؤولة عن الربط بين بيانات RNEC و NIN- كما هو موضح أعلاه- ثم توزيعها وإتاحتها عبر السجل الآلي للبلديات عبر الشبكة الداخلية Intranet؛ ثم يتم توزيع المعطيات والبيانات الشخصية من خلال الشباك الوحيد على مستوى مصلحة الحالة المدنية بالبلديات التي

تمر عبر نظام تسيير وإدارة الوثائق والمستندات المؤمنة، الذي يحتوي على قاعدة بيانات مركزية ضخمة لتخزين البيانات والمعطيات الشخصية، لتتم عملية معالجتها على مستوى النظام، ثم نقلها إلى قاعدة بيانات مركزية أخرى للوثائق البيومترية - هذه العمليات التي تتم على مستوى النظام هي عمليات داخلية (شبكة داخلية Intranet) - ثم إعادة توزيعها إلى الشباك عبر السجل الآلي لتصبح متاحة للاستعمال في مختلف مواقع التسجيل les sites d'enrôlement.

2- أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير ونشر الخدمات الإلكترونية لصالح المواطنين (المرتفقين) داخل وخارج الوطن عبر الواجهة الأمامية Front Office، وعبر إنشاء منصة وزارية رقمية لأجل تقديم الخدمات الإلكترونية، أي استبدال جميع التفاعلات والروابط المباشرة بين الإدارة والمواطن بالتعاملات عن بعد، ومن بين المشاريع التي تم تجسيدها في هذا الصدد، نذكر:

- استحداث منصة رقمية لاستخراج وثائق الحالة المدنية عبر الإنترنت، حيث تتيح لأي مواطن استلام 03 وثائق حالة مدنية عن بعد: شهادات الولادة، شهادة الزواج، وشهادة الوفاة عبر الموقع <https://etatcivil.interieur.gov.dz>، وتكون النسخ المستخرجة آمنة بفضل الشهادة الإلكترونية، وتحمل رمز الاستجابة السريع (QR) للقراءة السريعة؛

- إنشاء منصة رقمية لطلب الوثائق الرسمية عبر الإنترنت ومتابعة إجراءات طلب بطاقة الهوية الوطنية البيومترية والإلكترونية CNIBE وإصدارها بشكل كامل عبر الإنترنت، وبدون الحاجة للانتقال إلى المصلحة، وبدون استخدام الورق، وبدون دينار واحد عبر الموقع الرسمي <https://macnibe.interieur.gov.dz> الذي يمكن المستعملين من قراءة البيانات المخزنة في الشريحة الذكية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية عبر التزود بالآتي (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2025): جهاز كمبيوتر، قارئ آلي للبطاقات الذكية ذي المواصفات القياسية (Contactless)، وتطبيقية التواصل مع البطاقات الذكية DzaEidCard.

في نفس السياق، وبعد عرض الإنجازات التي تم تحقيقها في إطار محوري (02) الاستراتيجية الوطنية لرقمنة الحالة المدنية وخدماتها، يكون المحور الثالث تقنيا يتعلق بتحديث أنظمة المعلومات، وأداة للمساعدة على اتخاذ القرارات، لذلك يكون في الواجهة الخلفية Back office، وتشكل هذه المحاور الثلاثة الأساس الذي تركز عليه الاستراتيجية القطاعية لوزارة

الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال التحول الرقمي المتعلق بالخدمات العامة للحالة المدنية.

ولقد تم تدعيم هذه الخطوات وتجسيد العديد منها -خصوصا من ناحية الأمن الشخصي، القانوني، والسيبراني- بإصدار القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو سنة 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، حيث تم وضع القواعد والأحكام العامة المتعلقة بحماية الأشخاص الطبيعيين في العمليات التي يتم إنجازها بطرق آلية أو غير آلية على المعطيات ذات الطابع الشخصي مثل: الجمع، التسجيل، التنظيم، الحفظ، التغيير، الاستخراج والاطلاع، الاستعمال أو الإيصال -حسب نص المادة رقم 03 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو سنة 2018 المذكور آنفا- (القانون رقم 18-07).

وتتجلى أهمية هذا القانون في كونه يحمي بيانات المواطنين ومعلوماتهم الشخصية المتعلقة بالحالة المدنية، والمتداولة بين الموظفين والهيئات المسؤولة عن تسييرها، أو لكونها توجد في قاعدة بيانات رقمية وفي البطاقات الرقمية للهوية، خصوصا تلك المتعلقة بالتصديق والتوقيع الإلكترونيين أو في مجال الاتصالات الإلكترونية الواردة أحكامها في الفصلين الثاني والثالث من هذا القانون.

بعد التطرق إلى أهم الإجراءات والعمليات التي تم اعتمادها لأجل رقمنة الحالة المدنية على المستوى المركزي، وفي سبيل إرساء بنية تحتية رقمية قوية وأنظمة متطورة، نتطرق في المحور الموالي إلى عملية رقمنة الحالة المدنية على المستوى المحلي.

2. رقمنة الحالة المدنية على المستوى المحلي.

في هذا المحور نتناول عملية رقمنة الحالة المدنية محليا من الناحية القانونية والتنظيمية، حيث تقتضي الضرورة -لأجل نجاح مشروع الرقمنة- التنسيق بين جميع مستويات السلم الإداري (الإدارة المركزية، الولاية، البلديات، وباقي القطاعات) والربط بينها بسلاسة، حيث تم ذلك وفق الآتي:

1.2 رقمنة الحالة المدنية انطلاقا من مصالح الولاية:

تم الشروع في تجسيد العملية في الجزائر على المستوى المحلي بموجب التعليم الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 01 المؤرخة في 14 جانفي 2010، المتضمنة تعميم رقمنة سجلات الحالة المدنية في الوطن وتثبيتها.

وقد تلا ذلك إصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي أرست قاعدة الرقمنة على مستوى الحالة المدنية، خصوصا البرقية رقم 13-3064 المؤرخة في 27 أكتوبر 2013، المتعلقة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع؛ حيث شددت على ضرورة ربط الملحقات الإدارية بواسطة شبكة الألياف البصرية RHD في أجل شهرين (فهيمة، 2018، ص190)، في حين تم البدء في العمل بالسجل الوطني الآلي والمحلي الأوتوماتيكي للحالة المدنية في البلديات بموجب التعليم الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المؤرخة في 13 فيفري 2014.

توج ذلك بإصدار القانون رقم 14-08 المؤرخ في 9 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية، ثم إصدار النص التطبيقي للقانون، المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، فضلا عن إصدار المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 جويلية 2015 المتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

من الناحية الإجرائية، وضعت قاعدة البيانات للسجل الوطني الآلي في الحالة المدنية Backup - هي العملية أو القاعدة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات المتعلقة بالمواطنين، بغرض ضمان عدم ضياعها واسترجاعها عند حدوث الاختلالات والحوادث التي يمكن أن تصيب الخادم الرئيسي أو الحواسيب أو الأنظمة والتطبيقات - على مستوى مديرية التقنين والشؤون العامة - مكتب الإعلام الآلي - بمختلف الولايات حجر الأساس لعملية الرقمنة؛ من خلال إرساء السجل الآلي المحلي في مختلف البلديات بولايات الوطن وربطها ببعضها عن طريق شبكة ذات تدفق عالي RHD للشروع في عملية ملء البيانات الشخصية للمواطنين فيما يتعلق بسجلات عقود الميلاد، الزواج، والوفاة، والبدء في عملية استخراج وثائق الحالة المدنية بطريقة رقمية بدل التحرير بخط اليد.

يتم ذلك بعد عملية المسح الضوئي لسجلات الحالة المدنية الأصلية وملا البيانات الهامشية الخاصة بالمواطنين وتعديلها، ليتم إيداعها في قاعدة بيانات السجل الوطني الآلي RNE، كما تولت لجنة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام التابعة لولايات الوطن مهمة متابعة استعمال التكنولوجيات الحديثة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين، ومتابعة عملية رقمنة الحالة المدنية من الجانب اللوجستي والتقني والأمني (شبحاوي، 2017-2018، ص206)، وذلك عبر زيارات تفقدية وفجائية لمقرات البلديات التابعة للولاية، أو لأجل معالجة الاختلالات التقنية التي تتعرض لها أجهزة الإعلام الآلي أو الخادم الرئيسي بمصالح الحالة المدنية بالبلديات.

2.2 رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات.

تعتبر عملية رقمنة خدمات الحالة المدنية وأنظمتها ومراحلها إضافة إلى إجراءاتها على مستوى البلدية أهم عملية وجوهر مشروع رقمنة الحالة المدنية، لكونها المصلحة أو المرفق العمومي الأكثر احتكاكا بالمواطنين، لذلك تمت العملية على مراحل ووفق مستويات هي كالآتي: أولاً: رقمنة مصلحة الحالة المدنية.

على مستوى البلديات -وملحقاتها- تم الشروع في ربط السجل الوطني الآلي بالبلديات وفروعها-ملحقاتها- بعد إنشاء قاعدة بيانات تجمع فيها وقائع الحالة المدنية، كما تم التزود بخادم Server كبير لحفظ البيانات؛ أين يتم وضع الخادم في غرفة خاصة، مع حاسوبين أساسيين (عامر قادة، قرشي ابن عامر، 2023): الأول مخصص للسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ويحتوي على بيانات المواطنين الخارجيين (المولودين والمقيمين خارج نطاق البلدية)، والثاني مخصص للسجل البلدي الآلي للحالة المدنية والذي يحتوي على بيانات المواطنين الداخليين (المحليين)، ويتم تسيير الحاسوبين عبر تطبيق SQL Server 2008/2017 R2، حيث يتم إدارة قاعدة البيانات الأساسية والتحكم فيها من خلال هذه التطبيقية أو نظام التسيير الذي يمكن المسؤولين من الولوج إلى قاعدة البيانات المحلية والوطنية والتي تحتوي على جداول تتيح كل أدوات الرقمنة، مما يجعلها أساس عملية التحول الرقمي لأنها بمثابة وسيط بين الخادم الرئيسي Server وبين مسؤول رقمنة الحالة المدنية.

فضلا عن ذلك، تم استحداث الشباك الإلكتروني الموحد للوثائق البيومترية الإلكترونية منذ سنة 2017، بدأ ببطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، ثم رخصة السياقة، حيث يستقبل الشباك

طلبات المرتفقين الراغبين في الحصول على الوثائق البيومترية خاصتهم (بلواضح سعد الله، 2024، ص 498).

أما على مستوى مصلحة الحالة المدنية فقد تم تجهيز المكاتب والشبابيك بالحواسيب ولواحقها من مساحات ضوئية، طابعات، وغيرها من عتاد الإعلام الآلي العصري، وتم الربط بين هذه الآلات وبين الموزع الرئيسي بالشبكة العنكبوتية Internet وشبكة الإعلام الداخلية Intranet والخارجية extranet، فضلا عن ربط الحواسيب بموقع إلكتروني وتزويدها بما يلي (قادة عامر، غريسي شهرزاد، 2023):

1- التطبيقات مثل: تطبيقية السجل البلدي الأوتوماتيكي للحالة المدنية "الشباك الموحد"، تطبيق فحص رقمنة الحالة المدنية الخاص بالمهندسين مسؤولي رقمنة الحالة المدنية الذي يسمح باكتشاف العقود غير المصورة، والأخرى غير المحجوزة وغير المصادق عليها، تطبيقية الحالة المدنية، تطبيقية خاصة بالبطاقة العائلية للحالة المدنية، التطبيقية الخاصة بشهادة الإقامة، وغيرها من التطبيقات المتاحة على مستوى المصلحة؛

2- البرامج مثل: HTML، XML، PDF، Excel؛

3- الأنظمة وقواعد البيانات اللازمة لتخزين وفرز واستخراج الوثائق، وحماية البيانات الشخصية من الاختراقات والاختلالات (بن زيان أحمد، عبد العالي حاحة، 2018، ص 205).

في نفس السياق، تم تزويد مصالح الحالة المدنية (الشبابيك) في البلديات بسجل رقمي أوتوماتيكي -كما أشرنا آنفا- حيث يسمح السجل باستخراج نسخ أصلية من عقود الميلاد، الزواج، والوفاة، إضافة إلى شهادة الميلاد، بطاقة أو شهادة الإقامة، شهادة الوفاة، البطاقة العائلية، شهادة عدم الزواج وعدم الطلاق، شهادة الحياة للضرورة، إضافة إلى التنسيق مع مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية، ومصلحة البيومتري...إلخ، إضافة إلى ذلك؛ وإلى جانب السجل البلدي الأوتوماتيكي تم إعداد برامج في كل بلديات الوطن تستند إلى قاعدة معطيات يمكنها استيعاب 10000 طلب في نفس الوقت يتم من خلالها تسليم عقود الحالة المدنية المسجلة أو الممسوحة ضوئيا والحصول عليها من أي بلدية في التراب الوطني (مراد شبحاوي، 2017-2018، ص 89).

ومن الناحية الإجرائية، مرت عملية رقمنة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البرج بولاية

معسكر بثلاثة مراحل أساسية، هي كالاتي (قادة عامر، غريسي شهرزاد، 2023):

1- الانطلاق في عملية رقمنة الحالة المدنية منذ شهر أبريل سنة 2010، وذلك من خلال تغيير مقر المصلحة إلى مقر جديد، والشروع في عملية ترتيب سجلات الحالة المدنية وإحصائها؛

2- تجهيز مصلحة الحالة المدنية بمختلف الأجهزة والوسائل الإلكترونية المتعلقة بالرقمنة، وأجهزة الإعلام الآلي، مع ربطها بالشبكة العنكبوتية والشبكة الداخلية والخارجية، فضلا عن ترقية السيد قرشي ابن عامر إلى منصب مسؤول رقمنة الحالة المدنية للتكفل بالجانب التقني والفني للرقمنة وكمهندس إعلام آلي؛ واستفادة الأخير مع العديد من موظفي الحالة المدنية من تكوين متخصص ومكثف في مقرات الولاية ومراكز التكوين حول عمليات الرقمنة، وطرق استعمال الأجهزة الآلية والمساحات الضوئية في استخراج الوثائق وإجراء التصحيح المتعلقة بها بالطرق السليمة والصحيحة؛

3- بداية مرحلة نسخ سجلات الحالة المدنية ورقمنتها، فضلا عن الشروع في تقديم الخدمات عن طريق أجهزة الإعلام الآلي منذ سنة 2015، والقيام بإجراءات التصحيح وفق التطبيقات والأنظمة المخصصة للرقمنة.

وتجسد هذه المراحل خطوات التحول والتطور السلس من الإدارة الكلاسيكية إلى الإدارة الرقمية، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين مصالح الولاية والبلديات التابعة لها، ومن بين النصوص التنظيمية التي نظمت العملية نذكر (قادة عامر، قرشي ابن عامر، 2023):

-التعليمية رقم 1072 المؤرخة في 24 نوفمبر 2016، المتعلقة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية؛

-البرقية رقم 13-3138 المؤرخة في 31 أكتوبر 2013، المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء العمل بالعديد من الوثائق الإدارية؛

- التعليمية رقم 1435 المؤرخة في 13 فيفري 2014، المتعلقة بالبداة بالعمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية؛

-البرقية رقم 716 المؤرخة في 23 أوت 2017، المتضمنة تنفيذ مجموعة من التعليمات التقنية لضمان سير الأرضية البيومترية؛

-البرقية رقم 149 المؤرخة في 25 فيفري 2018، المتعلقة بتعميم النظام الجديد "الشباك الإلكتروني" على الأرضيات البيومترية؛

-البرقية رقم 19082 المؤرخة في 23 جويلية 2018، المتعلقة بإدماج قاعدة بيانات الحالة المدنية للمواطنين المولودين بالخارج في السجل الآلي.

من الناحية العملية، ساهمت عملية دمج أجهزة الإعلام الآلي وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات ضمن مصلحة الحالة المدنية في تحسين نوعية الخدمات العمومية خصوصا من ناحية:

أ-رقمنة ما يزيد عن 120 مليون وثيقة، وأكثر من 100 مليون عقد، وما يعادل 48.000.000 من الوثائق المؤمنة، كما حصل أكثر من 27 مليون مواطن على بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية CNIBE، وأكثر من 126 مسجل ومدمج في الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN (علي، رقمنة الحالة المدنية، 2023).

ب-ساهمت عملية الربط بين أنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية وبين السجل الوطني الآلي للحالة المدنية RNEC في تطهير قواعد بيانات هذه الأنظمة وتصحيح الأخطاء والتكرارات الواردة بها، والربط بينها وبين الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN والحالة المدنية لمتنسبها؛

ت-بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2014، المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، وبفعل اعتماد رمز الاستجواب السريع (QR) للقراءة السريعة، أصبح بالإمكان استخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد، وانعدام ضرورة التصديق على الوثيقة على مستوى المصلحة من طرف ضابط الحالة المدنية؛

ث-إمكانية الحصول على وثائق الحالة المدنية وخدماتها من أي مكان؛ أي من أي بلدية أو ملحقة كانت، أو حتى من البيت أو أي مكان آخر يحتوي على شبكة الإنترنت، وأدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والإعلام الآلي؛

ج-توفير الوقت والجهد للمواطنين والأعوان أثناء استخراج وثائق الحالة المدنية، فالوثيقة التي كانت تأخذ وقتا كبيرا بين التحرير اليدوي وبين الإمضاء والتصديق، أصبحت تستخرج أو حتى تصحح في ثواني معدودة؛

ح-التقليل من الأخطاء المحتملة والمتكررة التي كانت تشوب وثائق الحالة المدنية بسبب تحرير البيانات الشخصية بخط اليد؛

- خ- توفير فائض من الموظفين والأعوان في مصلحة الحالة المدنية والمصلحة البيومترية، ومنه إعادة تصريفهم على المصالح التي تسجل نقص في المستخدمين؛
- د- حفظ سجلات الحالة المدنية من التعرض لمختلف أشكال الفساد مثل: الضياع والتلف والتهميش، مع توفير مساحات تخزين كبيرة ونسخ إلكترونية منها؛
- ذ- ترشيد الإنفاق بفعل إدماج التكنولوجيا والرقمنة في العمل الإداري؛
- ر- زيادة نسبة الأداء والمردودية بفعل استخراج الوثائق المدنية بطريقة إلكترونية، ومنه ارتفاع عدد ونسب الوثائق المستخرجة يوميا؛
- ز- رقمنة مصلحة الحالة المدنية يعني التحول من الإدارة التقليدية إلى الرقمية، وبالتالي تجسيد مبدأ هام من مبادئ المرفق العام وهو القابلية للتكيف مع المستجدات، ومع التغير الحاصل في مجالات الإدارة والتسيير والتكنولوجيا، إضافة إلى الاستمرارية؛
- ثانيا: استحداث منصب مسؤول رقمنة الحالة المدنية.

لأجل تسيير عملية التحول الرقمي على مستوى الحالة المدنية، وفضلا عن استحداث وظائف متخصصة لأعوان الحالة المدنية حصرا أو توظيف ما يزيد عن 2500 مهندس معلوماتية على المستويين المركزي والمحلي (قادة عامر، 2022-2023، ص59)، تم استحداث منصب مسؤول رقمنة الحالة المدنية كمنصب عال في شعبة الإعلام الآلي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-334، المتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية، وكنصب عال ذو طابع وظيفي (القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 21 ديسمبر سنة 2017).

حيث يتولى مسؤول رقمنة الحالة المدنية بالبلدية، وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 334/11، المؤرخ في 20 سبتمبر 2011):

تأطير عمليات رقمنة الحالة المدنية، تحديد الاحتياجات المادية والبشرية الضرورية لرقمنة الحالة المدنية، إضافة إلى تأطير مجموعة من المختصين في الإعلام الآلي وأعوان حفظ البيانات المكلفين برقمنة الحالة المدنية.

كما تم تزويد مصلحة الحالة المدنية بالبلديات، والمهندسين مسؤولي الرقمنة بتطبيق لفحص رقمنة الحالة المدنية حيث يسمح التطبيق بما يلي (تطبيق فحص رقمنة الحالة المدنية 28022022، 2025):

- اكتشاف العقود غير المصورة رقميا، العقود غير المحجوزة، وغير المصادق عليها؛

- إعطاء إحصاءات دقيقة عن الرقمنة؛
- تحديد مجال فحص السجلات أو سجلات سنة محددة أو سجلات محصورة بين سنتين؛
- طبع نتائج الفحص أو تصديرها لملفات نصية أو PDF؛
- إعطاء إحصائيات دقيقة حول عقود الحالة المدنية مع رسوم بيانية توضح النسب وتوزيعها؛
- تحديد عينة الإحصاء كل العقود أو حسب السنة يمكن من تصدير الإحصاءات لملفات EXCEL أو PDF.

إذن تم استحداث منصب مسؤول رقمنة الحالة المدنية سنة 2011 بغرض تأطير عملية رقمنة الحالة المدنية من الجانب التقني، واللوجيستي، إضافة إلى التنسيق بين مختلف المصالح والمستويات، وضمان تدفق البيانات والمعلومات بين مصالح البلدية وملحقاتها، وبينها وبين مديرية التقنين والشؤون العامة بالولاية، ومن ثم الهيئات المركزية؛ أي الربط بين السجل المحلي الآلي والسجل الوطني الآلي.

حاليا يتم العمل على تعميم السجل الوطني للعائلات -أو البطاقة الوطنية للعائلات (بلواضح سعد الله، قادة عامر، 2024، ص 571)- في جميع بلديات الوطن كمرحلة متقدمة من مراحل رقمنة الحالة المدنية، حيث سيساعد السجل على دمج بيانات ومعلومات الدفتر العائلي - خاصة تلك المتعلقة بالوالدين، الزوجة والزوج، وعقد الزواج- في شريحة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية، مما سيؤدي إلى التخلي عن الدفتر العائلي الورقي.

وجدير بالذكر أن العمليات والإجراءات المذكورة أعلاه، وفي ثنايا هذه الدراسة؛ والتي تم بموجبها رقمنة الحالة المدنية على مستوى البلديات الجزائرية كانت نفسها العمليات والإجراءات التي تم بها رقمنة كلا من مصلحة الحالة المدنية لوزارة الخارجية، وخدمات الحالة المدنية المقدمة على مستوى القنصليات للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، والمواطنين المولودين، والمتزوجين، والمتوفين في الخارج، لاسيما المهام الآتية:

- إصدار عقود الحالة المدنية، تسجيل عقود الحالة المدنية، تحيين عقود الحالة المدنية.

الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق التطرق له في مختلف جوانب الدراسة، ومن خلال معالجة موضوع إجراءات تجسيد مشروع رقمنة الحالة المدنية في الجزائر، ومستوياته، وطبيعة وحدود العلاقة بينها -المستويات- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- تتعدد مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر أفقيا وعموديا، وتتمثل في المستوى المركزي بمختلف مؤسساته وهيئاته، والمستوى المحلي بمختلف مؤسساته وهيئاته، إضافة إلى القطاعات والمؤسسات التي تجسد مستوى عدم التركيز الإداري، كما يعتبر المواطن المحلي من أهم ركائز المشروع؛
 - تنتظم مستويات رقمنة الحالة المدنية في الجزائر وتتسق بينها عبر فضاءين هما: الفضاء أو المجال الحيوي الواقعي، والفضاء أو المجال الرقمي السيبراني؛
 - عملية التنسيق بين مستويات رقمنة الحالة المدنية هي عملية تكاملية، دورية، وتزامنية، حيث يتم التنسيق بين المستويات من خلال شبكة أو نظام إلكتروني موحد ومؤمن يتكون من العديد من الآليات، والتقنيات، والأنظمة؛ والمنصات الرقمية، والتطبيقات، وقواعد البيانات؛ أبرزها: السجل الآلي للحالة المدنية، حيث توفر البلديات البيانات والمعطيات الشخصية للمواطنين، التي يتم إدراجها ضمن قواعد بيانات ومنصات وأنظمة وشبكات محلية مرتبطة بأخرى مركزية، مما يضمن الدقة والسرعة والآنية في التنفيذ، ويقضي على إشكالية الزمن والمسافات في تقديم خدمات الحالة المدنية بشكل مباشر أو عن بعد؛
 - صاحب مشروع رقمنة الحالة المدنية عدة إجراءات في سبيل إنجاحه أهمها: تبسيط الإجراءات الإدارية، إقرار التصديق والتوقيع الإلكترونيين - بموجب القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فيفري 2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والمبين لسياسة التصديق الإلكتروني على الوثائق الرقمية-، رقمنة الخدمات المرتبطة بالحالة المدنية للمواطن في مختلف القطاعات، وغيرها من الإجراءات الأخرى؛
 - تعتبر كلا من المعلومات البيومترية المحجوزة في بطاقة التعريف الإلكترونية البيومترية، والرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN من الآليات الأمثل لتمكين جميع القطاعات والمؤسسات وهيئات من الولوج للحالة المدنية الخاصة بالمواطنين أو المرتفقين بطريقة رقمية وأتوماتيكية، وبالتالي انعدام الحاجة إلى طلب واستخراج وثائق الحالة المدنية بالطريقة التقليدية عند تكوين الملفات الإدارية مثلا؛
 - ساهمت عملية رقمنة الحالة المدنية في نجاعة تسيير الشأن العام وتحسين أداء تقديم الخدمات العمومية بفعل سلاسة التدفقات البينية بين المستويات: الإدارة المركزية والجماعات المحلية والمواطن، وكذا ما بين القطاعات.
- استنادا إلى ما تم التوصل إليه من استنتاجات تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- مواصلة عملية الربط بين كل القطاعات والهيئات والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة؛ من خلال العمل على تعميم كلا من استعمال الرقم التعريفي الوطني NIN وتوسيع شبكة تسجيل أحداث ووقائع الحالة المدنية خاصة على مستوى المستشفيات؛
 - ضرورة توفير المزيد من الدعم بمختلف أشكاله خاصة الدعم الفني، المالي، واللوجستي من طرف الهيئات المركزية والسلطات العليا للهيئات المحلية؛
 - تطوير منصات رقمية ذات النهج الداخلي والمتكامل لكسر الحواجز بين القطاعات والهيئات، إضافة إلى تطوير آليات ومواقع رسمية تتكفل بانشغالات واحتياجات المواطن المحلي؛ أي إنشاء جسور وروابط مباشرة بين الحكومة المركزية والمواطن؛
 - تطوير برامج خاصة بالأمن السيبراني والمعلوماتي لحماية البيانات الشخصية للمواطنين؛
 - التخلي عن طلب الوثائق الإدارية الخاصة بالمواطنين عند تكوين الملفات الإدارية بعد إدراجها في الرقم التعريفي الوطني الوحيد NIN، وبعد رقمنة القطاعات وربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية RNEC، واستصدار البطاقات الإلكترونية البيومترية CNIBE، فضلا عن ضرورة التخلي عن مختلف الممارسات التقليدية مثل: طلب نسخة من بطاقة التعريف الوطنية البيومترية في الملفات؛
 - سد الفراغ الذي تشهده العديد من مصالح الحالة المدنية في البلديات بخصوص المورد البشري المؤهل والعمل على تكوينهم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والعمل بالإنترنت؛
 - تعميم استغلال نظام البطاقة الوطنية الإلكترونية البيومترية، وإتاحة إمكانية استعمالها لأغراض وخدمات إلكترونية؛
 - تطوير البرامج والأنظمة والتطبيقات والتقنيات التي تستعمل في تقديم خدمات الحالة المدنية، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من الثورة التي أحدثتها أنظمة الذكاء الاصطناعي؛
- آفاق الدراسة:**

بلغت عملية رقمنة الحالة المدنية في الجزائر مراحل متقدمة من مراحل تحقيق الهدف الجوهري من العملية؛ وهو الوصول إلى مرحلة الهوية الرقمية والتصديق والتوقيع الإلكترونيين - ذلك لأن رقمنة الحالة المدنية في الجزائر هدف وغاية-؛ حيث تمكن المواطن اليوم من الحصول على بطاقة إلكترونية بيومترية آمنة وذكية، وتمكن من خلالها من الحصول على رقم تعريف وطني وحيد يجسد هويته الرقمية، وبالتالي فإن الخطوة القادمة هي التمكن من استعمال هذه البطاقة الرقمية الذكية في مختلف الأغراض التي من بينها: الشراء الإلكتروني داخليا وخارجيا، الاكتفاء بالبطاقة البيومترية في العديد من الخدمات التي تتعلق بمنح البيانات الشخصية للمواطنين خاصة عند تكوين الملفات الإدارية، واستخراج وثائق الحالة المدنية، وغيرها من المزايا

التي تساهم في تجسيد المجتمع الرقمي، وقيم الخدمة العمومية الإلكترونية، ومقتضيات المرفق العام الإلكتروني؛ أي بلوغ مرحلة الهوية الرقمية الكاملة.

قائمة المراجع:

- 1- القانون رقم 07/18. يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي(34). الجزائر: الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 يونيو سنة 2018.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 334/11. يتضمن القانون الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الإقليمية(53). الجزائر: الجريدة الرسمية المؤرخة في 28 سبتمبر سنة 2011.
- 3- القرار الوزاري المشترك. يحدد عدد المناصب العليا ذات الطابع الوظيفي بعنوان إدارة الجماعات الإقليمية(08). الجزائر: الجريدة الرسمية المؤرخة في 7 فبراير سنة 2017.
- 4- بلواضح سعد الله. (2024). التوجه نحو الخدمات البيومترية الإلكترونية على مستوى بلدية البويرة: دراسة تحليلية خلال فترة (2015-2023). مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13(01)، 493-511.
- 5- بلواضح سعد الله، قادة عامر. (2024). نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر: دراسة حالة: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة. مجلة معارف، 19(02)، 559-578.
- 6- بلول فهيمه. (2017). عن فعالية الإجراءات المتخذة لإصلاح الخدمة العمومية داخل مرفق البلدية. مجلة القانون، 07(01)، 175-198.
- 7- بن زيان أحمد، عبد العالي حاحة. (2018). عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية(03)، 197-221.
- 8- تطبيق فحص رقمنة الحالة المدنية 28022022. (01 فيفري، 2025). تاريخ الاسترداد 01 فيفري، 2025، من بلدية سالي: <https://apcsali-adrar.dz/resources/27>
- 9- رقمنة وعصرنة النشاط العمومي على المستوى المركزي والمحلي: تحول ناجح وآثار ملموسة. (30 جانفي، 2025). تاريخ الاسترداد 30 جانفي، 2025، من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية: <https://feteindependance.interieur.gov.dz/2022/06/16/1037>
- 10- غريسي شهرزاد، ضابط الحالة المدنية ببلدية البرج، مصلحة الحالة المدنية ببلدية البرج. (10 سبتمبر، 2023). رقمنة الحالة المدنية ببلدية البرج ولاية معسكر. (قادة عامر، المحاور)
- 11- قادة عامر. (2023-2022). رقمنة الحالة المدنية في الجزائر - واقع وأفاق - دراسة حالة بلدية البرج بولاية معسكر. الجزائر، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، مذكرة مقدمة لاستيفاء متطلبات التكوين للحصول على إجازة المدرسة الوطنية للإدارة، غير منشورة.
- 12- قرشي ابن عامر، مسؤول رقمنة الحالة المدنية ببلدية البرج، مكتب مسؤول رقمنة الحالة المدنية ببلدية البرج. (09 سبتمبر، 2023). رقمنة الحالة المدنية ببلدية البرج ولاية معسكر. (قادة عامر، المحاور)
- 13- مراد شياوي. (2017-2018). النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر بلدية البويرة -دراسة حالة-. باتنة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، مذكرة لنيل شهادة التكوين ما بعد التدرج المتخصص.
- 14- وزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (31 جانفي، 2025). بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية. تاريخ الاسترداد 31 جانفي 2025، من وزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية: <https://macnibe.interieur.gov.dz>
- 15- يحيى لعمارة محامد. (2014-2015). الحالة المدنية في الجزائر دراسة ميدانية على عينات من بلديات الوطن. وهران، الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، أطروحة دكتوراه.